أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

استخدام أدوات الدفع الالكترونية لتعزيز الشمول المالي

فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
Council of Arab Central Banks and Monetary Authorities Governors

رقم
100
2019

أمانة
مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

استخدام أدوات الدفع الالكترونية لتعزيز الشمول المالي

فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية

صندوق النقد العربي
أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

تـقديـم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سـنوات، بدعوة أحد أصـحاب المعالي والسـعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصـــدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصـــرفية التي تتعلق بأنشـطة المصـارف المركزية ومؤسـسـات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضـــوء ما تضـــمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناســب أن تتاح لها أكبر فرصـــة من النشـــر والتوزيع. لذلك، فقد باشـــر الصـــندوق بنشـــر هذه الســـلســـة التي تتضـــمن الأوراق التي يقدمها الســـادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصـــندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضـــايا. فالهدف الرئيســـي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. نأمل أن تساعد هذه السلسة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

المحتويات

أولاً: تمهيد 5

ثانياً: تمهيد حول الشمول المالي 5

ثالثاً: الشركات الناشئة المتخصصة بالتقنيات المالية 6

رابعاً: الفرص التي تتيحها التقنيات المالية 6

خامساً: الإدارة المتكاملة لمخاطر تقنيات المعلومات 7

سادساً: تحديات المصارف التقليدية والجهات الرقابية 8

سابعاً: سيناريوهات مواجهة المصارف لتحديات الشركات الناشئة 9

ثامناً: إصدار النقود الإلكترونية 10

تاسعاً: حقوق وواجبات المستخدمين 10

عاشراً: الحكومة الالكترونية 11

الحادي عشر: الخلاصة 12

أولاً: تمهيد

يساهم تحقيق الشمول المالي في تعزيز فرص النمو وخلق فرص العمل. وتمثل التقنيات المالية وتطبيقاتها المختلفة فرص وتحديات في الوقت عينه للمصارف والمؤسسات المالية والجهات الرقابية والإشرافية، حيث يتوجب على المصارف والجهات الرقابية النظر في كيفية تحقيق التوازن بين الحفاظ على سلامة ومتانة النظام المصرفي وتطوير الإبتكار في القطاع المالي. ومن شأن هذه المقاربة المتوازنة، تعزيز سلامة ومتانة المصارف والإستقرار المالي وحماية المستهلك وتعزيز الإلتزام بالقوانين والتشريعات المعمول بها، بما في ذلك قوانين غسل الأموال وتمويل الإرهاب دون الإضرار بالإبتكارات النافعة في الخدمات المالية وتشجيعها وخاصة تلك التي تستهدف الشمول المالي .

إنطاقاً مما تقدم، يواصل فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي مناقشة تطبيقات التقنيات الحديثة للدفع ودورها في تعزيز الشمول المالي. ورأى أهمية تقديم ورقة تعريفية حول الموضوع.

ثانياً: تمهيد حول الشمول المالي

يعرف الشمول المالي بأنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية عبر، الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان. تعتبر خدمات الدفع عبر الهاتف النقال، من أهم هذه الوسائل حالياً لتحقيق الشمول المالي، حيث تساعد خدمة الدفع عبر الهاتف النقال على تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

أ- الشمول المالي.
ب- زيادة عدد المتعاملين مع القطاع المالي الرسمي.
ج- تحقيق فرص نمو اقتصادي من خلال زيادة الكتلة النقدية بالقطاع المصرفي وخلق فرص عمل.

من العوامل المؤثرة في الشمول المالي، التكلفة العالية لفتح وإدارة فروع للمصارف في المناطق القروية والبعيدة، ارتفاع تكلفة إدارة الحسابات إذ غالباً

ما يتم وضع قيود على عملية فتح الحسابات وطلب حد أدنى من الرصيد قد يمثل قيمة مرتفعة لفتح الحساب، إلى جانب تحصيل مبالغ مرتفعة كمصاريف مصرفية. تمثل هذه العوامل تحديات متعددة أمام الفقراء والأفراد ذوي الدخل المحدود لفتح حسابات مصرفية، وبالتالي حرمانهم من عدد من الخدمات المصرفية المهمة.

ثالثاً ـ الشركات الناشئة المتخصصة بالتقنيات المالية

وصلت المبالغ المستثمرة في الشركات الناشئة المتخصصة بالتقنيات المالية في السنوات 2010-2016، نحو 40 مليار دولار، حيث سجلت تلك الاستثمارات صعوداً سنوياً هائلاً نسبته 1600 في المائة بين 2010 و2016 من 0.8 مليار دولار خلال عام 2010 إلى 13.6 مليار دولار خلال عام 2016، بحسب إحصاءات مجمعة من بنك التسويات الدولية وشركة الخدمات المهنية العالمية «كي بي إم جي».

هذا وتوزعت اختصاصات تلك الشركات بين: 41 في المائة لخدمات وتطبيقات الدفع والمقاصة والتسويات المالية، و27 في المائة للخدمات المساندة والبنى التحتية والحوسبة السحابية وأنظمة الحماية، و18 في المائة للائتمان والودائع والاكتتابات، و9 في المائة لإدارة الأصول والاستثمارات، و5 في المائة في خدمات أخرى.

رابعاً ـ الفرص التي تتيحها التقنيات المالية

تتيح التقنيات المالية الاستفادة من عدد من الفرص أهمها تعزيز الشمول المالي، وتوفير خدمات مصرفية أفضل وأكثر ملائمة للعملاء، والتأثير الإيجابي المحتمل على الاستقرار المالي بسبب تزايد المنافسة، والتقنيات الرقابية (RegTech).

خامساً - الإدارة المتكاملة لمخاطر تقنيات المعلومات

تتمثل المخاطر المرتبطة بالتقنيات المالية بما يلي:

1. أمن المعلومات ومواجهة التهديدات الإلكترونية: لمكافحة تسرب المعلومات الخاصة والسرية للعملاء والمعاملات المزورة والابتزاز.

2. المرونة والتعافي من الكوارث: لتقليص عوائق عمل برامج المعلوماتية التي تساعد على تيسير المعاملات الاساسية والمهمة.

3. الهندسة، التطور والتجارب: التأكد من وجود نظام ذات معايير هندسية ومؤسساتية ذات جودة عالية، بما يكون قابلا لتقديم خدمات طويلة الأجل وموثوقة وفي متناول اليد إضافة إلى القدرة على وجود نظام للمراجعة.

4. الالتزام وجودة المعلومات: تأسيس نظام معلوماتي متقن مع تامين مصادر معلومات موثوقة لتفادي عدم الامتثال والوقوع بأخطاء بالمعاملات التجارية الناتجة عن نقص أو ضعف أو معلومات خاطئة.

5. امتثال تكنولوجيا المعلومات: للمحافظة على نظام المعلوماتية والامتثال للنظم والقوانين والعمل مع فريق وحدات الامتثال للمحافظة على حسن تطبيق القوانين.

سادساً: تحديات المصارف التقليدية والجهات الرقابية

تواجه المؤسسات المصرفية، المخاطر التالية الناتجة عن استخدامات التقنيات المالية:

1. مخاطر إستراتيجية: قد يؤثر توسع تقديم الخدمات المصرفية من قبل مؤسسات غير مصرفية أو شركات التقنيات المالية سلباً على ربحية المصارف، وقد تخسر المؤسسات المالية القائمة جزءً كبيراً من حصتها السوقية أو أرباحها.

2. مخاطر تشغيلية أعلى ذات بعد نظامي: قد يؤدي تطور التكنوجيا المالية إلى زيادة الترابط بين اللاعبين في السوق (أي المصارف وشركات التقنيات المالية وغيرها) وإلى تشابك البنية التحتية للسوق، ما قد يؤدي إلى تحويل أزمة تكنولوجيا معلومات إلى أزمة نظامية في القطاع المصرفي.

3. مخاطر أعلى دون بعد نظامي: قد يزيد انتشار المنتجات والخدمات المبتكرة من صعوبة إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية للمصرف، كما ان نظم تكنولوجيا المعلومات المصرفية القديمة لا تكون قابلة للتكيف بشكل كاف أو قد تكون ممارسات التنفيذ غير كافية.

4. مسؤولية العمليات المشبوهة / شركات أو مصارف: سوف تحتاج المصارف إلى عمليات مراقبة ملائمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك في حال قيامها بعمليات بالنيابة عن عملاء شركات التقنيات المالية.

5. مخاطر التهديدات الإلكترونية: من المرجح أن ترتفع مخاطر التهديدات الإلكترونية مع زيادة الإعتماد على التقنيات المالية، إذ يمكن لتقنيات ونماذج العمل الجديدة أن تزيد مخاطر التهديدات الإلكترونية إذا لم تواكبها ضوابط هذا التغيير

سابعاً: سيناريوهات مواجهة المصارف لتحديات الشركات الناشئة

أمام تحديات هذا الواقع الجديد المتطور بسرعة كبيرة هنالك خمس سيناريوهات:

السيناريو الأول: غلبة البنوك التقليدية في هذه المعركة التكنولوجية بفضل تفوقها وعراقتها في الأسواق، بحيث تقدم هي على استثمارات ضخمة في قطاع تقنيات المعلومات وتستحوذ على تطبيقات الشركات الناشئة لدمجها في بنك المستقبل القائم على الرقمنة إلى جانب الخدمات التقليدية.

السيناريو الثاني: يفترض أن البنوك التقليدية لن تستطيع اللحاق بركب التقنيات كما يجب، وسترى نفسها وقد استبدلت بها بنوك أخرى تقوم على أنقاضها، قوامها التقدم التقني مع الحصول على تراخيص مصرفية لخدمات تقدم بالهاتف النقال الذكي.

السيناريو الثالث: الذي طرحه تقرير «لجنة بازل» الدولية يقوم على «صلح الشجعان» كما وصفته اللجنة، أي التنسيق الذكي بين الطرفين. وهذا ما يحصل حالياً في القطاع المالي، حيث يتعايش الطرفان ويبنيان التحديث والابتكار معاً، على ألا يتغول أي طرف على عملاء الآخر.

السيناريو الرابع: يتوقع أن تنجو البنوك وتبقى غير قابلة للتجاوز في بعض الخدمات التي توفرها، لكن دورها يتحول إلى مقدم ومتسلم خدمة غير منظور عملياً، لأنها تضع خبراتها بتصرف شركات التقنيات المالية وعمالقة الإنترنت التي تحتفظ لنفسها بالعلاقة مع العملاء والمستخدمين.

السيناريو الخامس: فهو كارثي بالنسبة للبنوك القائمة، لأنه يفترض أن التقنيات المتطورة يمكن أن تجعل مفهوم البنك التقليدي من الماضي، وتحل محله العمليات التي تطورها المنصات التقنية وتقدمها مباشرة إلى العملاء، لأنها ستكون الأقدر على فهم احتياجاتهم بفضل البيانات والمعلومات التي بحوزتها عنهم.

ثامناً: إصدار النقود الإلكترونية

تمثل البنوك المركزية الجهة الوحيدة التي لها سلطة إصدار النقد داخل الدولة، فإن إصدار أي وسيلة أخرى تحتوي قيمة مثل قيمة النقد أو العملة المحلية من أجل إجراء عمليات الشراء أو البيع يجب أن تتم بموافقة البنك المركزي. كذلك، فإن إصدار النقود الإلكترونية المستخدمة من قبل أطراف متعددة بالنظام، تفترض أن هذه النقود الالكترونية تحمل قيمة مساوية لقيمة النقد، مما يتطلب موافقة البنك المركزي داخل الدولة.

ومن هنا تكمن أهمية تدخل البنك المركزي في ضبط الجوانب التالية:

1. التوسع في استخدام تلك النقود بدون ضوابط يمكن أن يؤدي إلى زيادة المعروض من النقد وبالتالي حدوث تضخم والتأثير على قيمة العملة داخل الدولة.

2. عدم وجود ضوابط في الإصدار والتسجيل وإدارة تلك النظم قد يؤدي إلى وجود عدم ثقة في النقد الإلكتروني وهذا يؤدي إلى تداعيات سلبية متعددة.

3. عملية إصدار النقد بدون ضوابط يمكن أن تجعل المُصدّر يقوم ببعض عمليات التزوير، أي بمعنى إصدار نقود الكترونية بدون غطاء من النقد الحقيقي، وهذا عمل شديد الضرر والخطورة على العملة المحلية.

تاسعاً: حقوق وواجبات المستخدمين

على جميع المصارف والمؤسسات المالية، وفي إطار تقديم الخدمات والمنتجات المصرفيّة والمالية بأنواعها كافة، العمل على تثقيف العملاء وتوعيتهم وتوضيح حقوقهم من خلال نشر برامج التوعية والتثقيف في مراكزها الرئيسيّة وجميع فروعها ومواقعها الإلكترونيّة. إضافة إلى وضع الإجراءات المتعلقة بأصول

إجراء العمليات المصرفية والمالية مع العملاء والأنظمة المعلوماتية اللازمة بما يؤمن:

- التعامل بشكل عادل ومنصف ومهني مع العملاء كافّة وفي جميع مراحل العلاقة معهم، بحيث تراعي خلفية العميل ومقدرته على فهم العمليات واستيعابه لمخاطرها ومنافعها.
- نشر ثقافة التعامل الشفاف والعادل مع العملاء بين الموظفين لديها، لا سيما الذين يتعاملون بشكل مباشر مع العملاء.
- تضمين دليل قواعد الاخلاق وحسن السلوك.
- تزويد العملاء بالمعلومات الدقيقة، الواضحة والوافية حول شروط المنتجات أو الخدمات ومنافعها والمخاطر المتأتية عنها.
- وضوح وشفافية وشمولية الاعلانات وعدم تضليلها لحقيقة خصائص المنتج او الخدمة.
- ضمان ملاءمة الخدمة أو المنتج المقدم أو المطلوب لوضع العميل وحاجته.
- حماية المعلومات المالية والشخصية للعملاء بما لا يتعارض مع التشريعات النافذة.
- تزويد العملاء دورياً بكشف لكل حساب مرتبط بمنتج أو بخدمة يتضمّن البيانات والمعلومات ذات الصلة وذلك وفقاً للأنظمة الصادرة عن الجهات الرقابية.
- وضع آلية واضحة وفاعلة تسمح للعملاء بتقديم مراجعاتهم دون كلفة.

عاشراً: الحكومة الالكترونية

من أهم الخطوات التي تعزز الشمول المالي وتتيح للمتعاملين استخدام الوسائل الإلكترونية في معاملاتهم المالية هو تحويل الحكومات إلى حكومات إلكترونية من خلال وصل كلّ الوزارات والبلديّات فيما بينها، وإمكانيّة دفع كلّ المعاملات والرسوم عبر بوّابة دفع إلكتروني تقبل جميع أنواع البطاقات، وتوعية مكثّفة حول

خدمات الحكومة الإلكترونيّة من خلال حملات دعائيّة على التلفزيون والراديو والصحف، ولوحات الطرق ووسائل التواصل الاجتماعي المتعددة، وإمكانيّة تعبئة وملاحقة (Tracking) الطلبات إلكترونيّاً بدلاً من طبعها فقط.

الحادي عشر: الخلاصة

على ضوء ما تقدم، يوصي فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، السلطات الرقابية بالعمل على تقوية كوادرها وأجهزتها البشرية والتقنية لمواجهة المخاطر الآتية من التطور التقني، والعمل على التأكد من قيام المؤسسات المصرفية بالإجراءات السليمة في هذا الشأن.

في هذا الإطار، يمكن النظر بما يلي:

- **تطوير آليات الرقابة: يتوجب على المصارف المركزية تطوير آليات الرقابة ويتوجب على الأجهزة الرقابية إعتماد آليات بعيدة عن تلك التقليدية.**

- **تطوير منتجات وخدمات مصرفية: تهدف إلى الحد من مخاطر التعامل المالي غير الرسمي على أن تشمل الخدمات الرقمية والالكترونية وغيرها من البرامج المبتكرة التي تسهل العمليات المالية وتخفض كلفتها، شريطة التأكد من المخاطر التي قد تنتج عنها بهدف الالتزام بمتطلبات الشمول المالي.**

- **حق المواطن بالحصول على حساب مصرفي: على جميع الدول التأكيد على أحقية كل مواطن بفتح حساب مصرفي، ما لم يوجد أي مانع قانوني أو مصرفي.**

- **قاعدة بيانات: من الضروري إنشاء قاعدة بيانات ديمغرافية (شخصية) موحدة لكل دولة، تحتوي على معظم البيانات الشخصية لمستهلكي الخدمات المالية والتي تلبي متطلبات إعرف عميلك، على**

أن يتم ربط هذه القاعدة مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى ذات العلاقة عبر بوابة البنك المركزي لتستخدمها المصارف والمؤسسات المالية بهدف تسهيل إجراءات فتح الحسابات وتنفيذ العمليات المالية الأخرى ومراقبتها من خلال الاطلاع على بيانات العملاء دون إرهاق أو إزعاج المستهلكين.

سلسلة الكتيبات الصادرة عن
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

1. التوجهات الدولية والإجراءات والجهود العربية لمكافحة غسل الأموال – 2002.
2. قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية – 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية – 2003.
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية – 2003.
5. الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر – 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية ودور السلطات النقدية- 2004.
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية – 2004.
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية -2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها – 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات (بازل II) – 2005.
11. تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية– 2005.
12. ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية – 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين والتعليمات في المصارف – 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين – قضايا وتوجهات – 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً ومسؤوليات المصارف المركزية – 2006.
16. الدعامة الثالثة لاتفاق (بازلII) " انضباط السوق " – 2006.
17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد – 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال (بازل II) – 2006.
19. PAYMENTS AND SECURITIES CLEARANCE AND SETTLEMENT SYSTEM IN EGYPT-2007
20. مصطلحات نظم الدفع والتسوية – 2007.
21. ملامح السياسة النقدية في العراق – 2007.

22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية والتوجهات المستقبلية – 2007.
23. الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية 2007.
24. ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم والدول المضيفة – 2007.
25. الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع والتسوية – 2007.
26. تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر – 2008.
27. استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ – 2008.
28. نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير الكترونياً – 2008.
29. مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية- 2008.
30. مقاصة الشيكات في الدول العربية – 2008.
31. برنامج إصلاح إدارة سوق الصرف والسياسة النقدية في مصر – 2008.
32. Information Sharing and Credit Reporting System in Lebanon
33. أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية – 2009.
34. تنميط أرقام الحسابات المصرفية – 2009.
35. التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه – 2009.
36. برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في دولة الكويت – 2009.
37. تطوير السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا 2010.
38. Information Sharing and Credit Reporting System in Syria-2010
39. Information Sharing and Credit Reporting System in Yemen-2010
40. Information Sharing and Credit Reporting System in Oman-2010
41. Information Sharing and Credit Reporting System in Tunisia-2010
42. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان - 2011.
43. قواعد ممارسات منح المكافآت المالية - 2011.
44. الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها - 2011.
45. إطار ربط محولات الدفع الوطنية في الدول العربية - 2011.
46. الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية - 2012.

47. تجربة البنك المركزي التونسي في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للتطورات السياسية الأخيرة - 2012.
48. السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية - 2012.
49. توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية - 2013.
50. مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية - 2013.
51. نظم الدفع عبر الهاتف المحمول- الأبعاد والقواعد المطلوبة - 2013.
52. تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية - 2013.
53. قضايا تطوير نظم الحفظ المركزي للأوراق المالية ودور المصارف المركزية.
54. أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني – تجارب الدول العربية.
55. حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية.
56. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية.
57. التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي.
58. الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة – 2014.
59. التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية – 2014.
60. الرقابة على صيرفة الظل – 2014.
61. تطبيق آلية الوسيط المركزي لتسوية معاملات الأسواق المالية – تجربة بنك المغرب – 2014.
62. مبادئ البنية التحتية لأسواق المال وإطار الإفصاح ومنهجية التقييم لهذه المبادئ – 2014.
63. إصلاح القطاع المصرفي والاستقرار المالي في الجزائر – 2014.
64. قاموس مصطلحات الرقابة المصرفية – 2015.
65. المستجدات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهمية الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل – 2015.
66. التعامل مع مخاطر التعرضات الكبيرة وتجارب الدول العربية – 2015.

67. العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي – 2015.
68. متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية – 2015.
69. متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان – 2015.
70. احتياجات الارتقاء بنظم الدفع صغيرة القيمة – 2015.
71. المعايير الدولية للتقارير المالية وانعكاساتها على الرقابة المصرفية – تطبيق المعيار رقم تسعة – 2017.
72. سلامة وأمن المعلومات المصرفية الإلكترونية – 2017.
73. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية (ورقة محدثة) – 2017.
74. Financial Inclusion Measurement in the Arab World.
75. تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – 2017.
76. Financial Education Initiatives in the Arab Region.
77. نشرة تعريفية بمفاهيم الشمول المالي – 2017.
78. كتيب تعريفي بمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية – 2016.
79. إدارة مخاطر السيولة في نظم الدفع والتسوية اللحظية – تجربة مؤسسة النقد العربي السعودي – 2017.
80. الإطار القانوني لحماية مستهلكي الخدمات المالية – 2017.
81. توافق السياسات الاحترازية والسياسات الاقتصادية الكلية – 2017.
82. Payment and Securities Settlement Systems in Lebanon- 2017
83. المعالجة الرقابية لمخاطر الديون السيادية – 2018.
84. الإطار الإشرافي لمخاطر الائتمان والمحاسبة لخسائر الائتمان المتوقعة – 2018.
85. قضايا الإسناد الخارجي في الخدمات المالية والمصرفية – 2018.
86. التطورات الرقابية في الدول العربية وتنفيذ متطلبات بازل III – 2018.
87. Regulatory Developments and Basel II Implementation in the Arab Region in 2018.

88. De-Risking and Financial Inclusion: Global trends and thoughts for policy debate for the Arab region – 2018.

89. العلاقة بين إجراءات البنوك المراسلة العالمية والشمول المالي – 2018.

90. المنهجيات الحديثة لاختبارات الأوضاع الضاغطة – 2018.

91. الإطار العام للاستقرار المالي وإدارة المخاطر العابرة للحدود – 2018.

92. دور المعلومات الائتمانية في الحد من مخاطر الإفراط في الاستدانة – 2018.

93. تطبيق مبادئ إدارة التعثر في إطار مبادئ البنية التحتية المالية – 2018.

94. الإطار الرقابي للقيم المخزنة وعمليات الدفع الإلكتروني – تجربة مصرف الإمارات المركزي – 2018.

95. إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل III في الدول العربية.

96. تحديد وإدارة مخاطر دعم الشركات المرتبطة.

97. الإجراءات الرقابية والإشرافية للتعامل مع البنوك الضعيفة.

98. تطبيق صافي التمويل المستقر (NSFR) وفقاً لبازل III.

99. تمكين المرأة مالياً ومصرفياً.

100. استخدام أدوات الدفع الإلكترونية لتعزيز الشمول المالي.

101. تحفيز البنوك لتمويل الشركات الناشئة – تجربة مصرف لبنان.

102. الثورة الرقمية وتداعياتها على النظام المصرفي والاستقرار المالي: مخاطر الابتكارات المالية.

103. متطلبات إصدار مؤشر محلي للاستقرار المالي في الدول العربية – تجربة المملكة الأردنية الهاشمية.

104. مخاطر الجرائم المالية الإلكترونية وآثارها على نظم الدفع.

105. تطبيقات التحويلات الفورية في المدفوعات الصغيرة.

106. قضايا تطبيق الشيك والتوقيع الإلكتروني.

107. إرشادات حول حقوق مستخدمي خدمات الاستعلام الائتماني.

108. استخدام المعلومات الائتمانية لأغراض الإشراف والرقابة في الدول العربية.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: centralmail@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: http://www.amf.org.ae

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS